● أخبار قصيرة

٥٠ مليون دولار.. قيمة صادرات السجاد اليدوي الإيراني

أشار الرئيس التنفيذي لاتحاد تعاونيات السجاد اليدوي في إيران إلى أن صادرات هذا السجاد العام الماضي بلغت ٥٠ مليون دولار.

واعتبر عبدالله بهرامي، في حديث لوكالة إيسنا للأنباء، بأن السجاد اليدوي ينتج بأيادي إيرانية بنسبة ١٠٠٪ ويصدر ٩٥٪ منه إلى الخارج، وقال: على الحكومة أن تنظر إلى هذه الصناعة على أنها صناعة وطنية واستراتيجية توفر فرص العمل، وأن تنفق وتستثمر من أجلها. وأضاف: بات من الضروري اليوم إدراج الإدارة الكلية لهذه الصناعة الكبيرة في الخطط وتحديد منظمة مستقلة ذات موقع استراتيجي لإدارتها.

وقال بهرامي: تمت مراجعة الوثيقة الاستراتيجية للسجاد اليدوي في المركز الوطني للسجاد للمرة الثانية وتم إجراء تعديلات جيدة عليها، والتي نأمل أن تتفق مع مقترح تشكيل المنظمة الوطنية للسجاد والصناعات اليدوية.

وأوضح: يتمتع إنتاج السجاد بقيمة مضافة بنسبة ٧٠٪ بغض النظر عن عائدات البلاد المرتفعة من النقد الأجنبي، وأهم ما يميز هذه الصناعة هو خلق فرص عمل في المدن والقرى وتوليد الدخل للأسر.

وقال بهرامي: حتى عقدين من الزمن، كانت قيمة صادرات السجاد اليدوي الإيراني أكثر من ٢ مليار دولار؛ لكن منذ عام ٢٠١٨، وبسبب العقوبات الغربية، انخفضت صادرات السجاد هذا إلى ٥٠ مليون دولار سنوياً.

صادرات المنتجات الإيرانية لأفغانستان ترتفع ٣١٪

ارتفع حجم صادرات المنتجات الإيرانية إلى أفغانستان في الربع الأول من العام الإيراني الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بنسبة ٣١٪.

وقال رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفغانية المشتركة: إن صادرات إيران من المنتجات إلى أفغانستان في الربع الأول من هذا العام ١٤٠٣ في التقويم الإيراني (بدأ في ٢١ مارس ٢٠٢٤) أظهرت نمواً بنسبة ٣١٪.

وفيما يتعلق بالوضع التجاري بين إيران وأفغانستان، صرح محمود سيادت: إن حجم التجارة بين البلدين شهد نمواً كبيراً في السنوات الثلاث الماضية.

وقدّر سيادت قيمة المنتجات المصدرة من إيران إلى أفغانستان في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الإيراني الحالي (٢١ مارس إلى ٢٢ يونيو ٢٠٢٤) بنحو ٥١٧ مليون دولار، مسجلة نمواً بنسبة ٣١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وأضاف: إن أفغانستان تتمتع بقدرة عالية في قطاع التعدين والمعادن وكذلك الزراعة خارج الحدود الإقليمية، ودعا المصدرين الإيرانيين والناشطين الاقتصاديين إلى الاستثمار في الأسواق المربحة في أفغانستان.

وقال سيادت: إن الزيوت الخفيفة ومنتجات النفط، وسبائك الحديد والصلب، ومركب البولي إيثيلين، واليوريا، وبيض الدواجن، والهيدروكربونات الخفيفة والثقيلة، والإسمنت، وأنواع مختلفة من البولي إيثيلين، والفواكه والخضروات الطازجة، والبلاط، والسيراميك هي من أهم المنتجات الإيرانية المصدرة إلى أفغانستان المجاورة.

للتغلب على أزمة إنقطاع الكهرباء

الجزائر ترسل «شحنات عاجلة» من الوقود إلى لبنان

الوفاق/ وكالات

أمر الرئيس الجزائري، عبدالمجيد تبون، حكومته بإرسال فوري لشحنات من الوقود إلى لبنان لمساعدة البلاد في التغلب على أزمة انقطاع الكهرباء التي ضربت البلاد اعتباراً من يوم السبت.

وأكد بيان لرئاسة الحكومة انه «بتكليف من رئيس الجمهورية، أجرى الوزير الأول نذير العرباوي اليوم مكالمة هاتفية مع رئيس حكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، لإبلاغه بالقرار الصادر عن الرئيس تبون بالوقوف بجانب لبنان الشقيق في هذه الظروف العصيبة».

وكانت مؤسسة كهرباء لبنان قد أعلنت، السبت، انقطاع الكهرباء في جميع أنحاء البلاد، بما فيها مطار ومرفأ العاصمة بيروت. وقالت المؤسسة في بيان: إن آخر مجموعة وحدات إنتاجية بـ«معمل الزهراني»، الذي يزوّد البلاد بالكهرباء، خرجت عن الخدمة جراء نفاد الوقود المشغل لها.

وأضافت كهرباء لبنان أن ذلك «أدى إلى توقف التغذية بالتيار الكهربائي كلياً لجميع الأراضي اللبنانية».

وأوضحت المؤسسة أن توقف التغذية الكهربائية شمل مرافق رئيسية في البلاد، منها مطار رفيق الحريري الدولي ومرفأ بيروت، والسجون، ومرافق الصرف الصحي وضخ مياه الشرب.

> بغض النظر عن الإطار المرتبط بسابق العلاقات واتفاقات التعاون بين الجزائر ولبنان، فإن السياق السياسي الذي يأتي فيه هذا القرار يجعله قراراً داعماً لمجهود المقاومة في لبنان وتعزيز قدراتها

ويقع معمل الزهراني في جنوب لبنان، وهو من أهم محطات توليد الطاقة الكهربائية في البلاد، والوحيد العامل بها حالياً، حيث يزودها بأغلب احتياجاتها من الكهرباء.

ولفتت مؤسسة كهرباء لبنان، في بيانها، إلى أن توقف جميع الوحدات الإنتاجية بهذه المحطة «جاء بعد استنفاد جميع الإجراءات الاحترازية الممكن اتخاذها (من قبلها) من أجل إطالة فترة إنتاج الطاقة بأقصى حدودها الدنيا الممكنة».

وأكدت المؤسسة أنها «ستقوم مجدداً بإعادة تشغيل الوحدات الإنتاجية بمعمل الزهراني التي خرجت عن الخدمة قسرياً، بما يتجانس مع التخزين الذي سيتوفر لديها بعد تأمين وقود الغاز أويل لصالحها، لتتم إعادة التيار الكهربائي واستئناف التغذية تدريجياً إلى ما كانت عليها»، دون كشف المدة التي تحتاجها من أجل ذلك.

عقد «سوناطراك» مع لبنان

وترتبط شركة سوناطراك الجزائرية بعقد مع الوزارة اللبنانية للطاقة والمياه منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٥، لتوفير وقود الديزل وزيت الوقود لفائدة مؤسسة كهرباء لبنان التي تعمل تحت إشراف وزارة الطاقة والمياه اللبنانية، يتم تجديده كل ثلاث سنوات، تعطل تنفيذه في عام ٢٠٢٠، بسبب أزمة ما يعرف بـ«الفيول المغشوش»، قبل أن يتم إجراء مشاورات بشأن تجديده خلال القمة العربية التي عقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٢.

وأكد رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، خلال القمة، وجود تجاوب جزائري لإعادة تزويد لبنان بالوقود.

ويأتي قرار الجزائر دعم لبنان بالوقود في ظرف عصيب يشهده هذا البلد والمنطقة بشكل عام، في ظل التطورات المتصلة بالحرب الدائرة بين الاحتلال الصهيوني والمقاومة في كل من فلسطين ولبنان، ليعزز قدرة لبنان على الصمود في وجه التهديدات الصهيونية الموجهة ضده.

وبغض النظر عن الإطار المرتبط بسابق العلاقات واتفاقات التعاون بين الجزائر ولبنان في مجال الطاقة، فإن السياق السياسي الذي يأتي فيه هذا القرار يجعله قراراً داعماً لمجهود المقاومة في لبنان وتعزيز قدراتها، ومنع الاحتلال من الاستفراد بلبنان أو الضغط عليه عبر الحصار في مجال الطاقة.

ضائقة مالية

وقبل عامين، ارتفعت وتيرة انقطاع كهرباء لبنان بشكل كبير، بسبب معاناة الحكومة من ضائقة مالية نتج عنها عدم قدرتها على توفير النقد الأجنبي لاستيراد الوقود. وكان حجم إنتاج الطاقة في لبنان يراوح بين ١/٦٠٠ و ٢/٠٠٠ ميغاوات يومياً، إلا أن شح الوقود في السنوات الماضية خفّض الإنتاج تدريجياً إلى مستويات متدنية غير مسبوقة.

وغاب التيار الكهربائي بشكل شبه كامل عن مناطق لبنانية عدة مطلع الشهر الماضي، في ظل تأخر تفريغ شحنات الوقود نتيجة الإشكالية المالية بين مصرف لبنان والحكومة اللبنانية من جهة، والحكومة العراقية من جهة أخرى، بحسب ما ذكرت مؤسسة كهرباء لبنان، في بيان لها، الأمر الذي استدعى تحرك المسؤولين لحل الأزمة؛ لكن وزير الطاقة اللبناني في حكومة تصريف الأعمال، وليد فياض، قال وقتها إنه «تلقى اتصالاً من المدير العام لشركة سومو التابعة لوزارة النفط العراقية أخبره فيه عن موافقة رئيس الحكومة العراقية محمد شياع السوداني على إعطاء الإذن بتحميل باخرة فيول تضامناً مع لبنان وشعبه، ما سيمكّن من إفراغ شاحنتي الغاز أويل في معامل الزهراني ودير عمار»، رغم تأخر بيروت في سداد مدفوعات سابقة مستحقة للعراق.

وسط توقعات خفض الفائدة الأمريكية

الذهب عند قمّة تاريخية جديدة

سجلت أسعار الذهب ارتفاعاً جديداً في التعاملات الصباحية، الثلاثاء، حيث دفعت الآمال المتزايدة بخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة، المستثمرين إلى شراء مزيد من المعدن النفيس.

وارتفع السعر الفوري للذهب إلى مستوى قياسي بلغ ٢٥٢٢/٩٩ دولاراً صباح الثلاثاء، بزيادة ٠/٧٪ عن إغلاق جلسة الإثنين.

وأرجع محللو وول ستريت الارتفاع إلى احتمال خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، بقيادة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

وتميل أسعار الفائدة المنخفضة إلى تقليل إغراء السندات والأسهم لأنها تقلل من العائدات المحتملة، وقد دفع ذلك العديد من المستثمرين إلى وضع رهاناتهم على ارتفاع أسعار الذهب.

وتقتصر الاستخدامات العملية للذهب بشكل أساسي على المجوهرات وبعض الأجهزة الإلكترونية، بينما لا تقدم العقود أي عائدات باستثناء إمكانية ارتفاع الأسعار في المستقبل.

ومع ذلك، ينظر إليه المستثمرون على أنه ملاذ آمن خلال الأوقات الاقتصادية والجيوسياسية المضطربة.

ويبدو أن رد الفعل على الحربين في أوكرانيا وغزة كان عاملاً وراء زيادة قيمته على مدى العامين الماضيين، حتى مع ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية من أدنى مستوياتها التاريخية إلى أعلى مستوياتها في ٢٣ عاماً.

وارتفعت أسعار الذهب بمقدار الثلثين منذ نهاية ٢٠١٩. ومع ذلك، فقد جاء الكثير من هذا المكسب منذ بداية مارس/ آذار من هذا العام، بمساعدة التوقعات المتزايدة بخفض أسعار الفائدة.

بعد تأسيس قواعد بيانات محدّثة وشاملة وسرّية

العراق خارج القائمة الرمادية لعمليات غسل الأموال

أعلن مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق أن البلد بعيد عن الإدراج في القائمة الرمادية لغسل الأموال، بعد ما جرى من تأسيس قواعد بيانات محدثة وشاملة وسرية مستوفية للمتطلبات الدولية.

وأفاد ممثل المكتب لدى البنك المركزي العراقي، حسين المقرم، بالانتهاء من التقييم الدولي المتبادل من قبل فريق الخبراء الدوليين الذي خضع له العراق أخيراً، الذي استمر لمدة ١٤ شهراً، بهدف تقييم الإلتزام الفني بالإطار القانوني والأنظمة والتعليمات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأوضح مقرن، في حديث لوسائل الإعلام، أن «فريق الخبراء الدوليين عمل على تقييم فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عبر تقديم الإحصاءات، إضافة إلى الحالات العملية، لإثبات مدى تطبيق الإطار التشريعي، فضلاً عن الزيارة الميدانية». وأضاف: أنه «تمت مناقشة تقرير التقييم واعتماده من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) خلال مايو/ أيار الماضي»، مشيراً إلى أن «النتائج الأولية أكدت ابتعاد جمهورية العراق عن الإدراج في القائمة الرمادية، وتمت صياغة خطة عمل وتوصيات من قبل المقيمين الدوليين، لضمان الامتثال للمعايير الدولية».

ويتولى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق، الذي جرى تأسيسه بوصفه دائرة عامة ضمن دوائر البنك المركزي العراقي، الإشراف والمتابعة مع جميع الجهات المعنية، لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام ٢٠٢٣ - ٢٠٢٧، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري.

وتناول التقييم الذي أجرته مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF) الالتزام الفني بالعناصر القانونية والأنظمة والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى فعالية الأنظمة عبر تقديم إحصاءات وحالات عملية، مما أشار إلى تحسن في تطبيق الإطار التشريعي.

وأثار إعلان استبعاد العراق من قائمة البلدان المتقدمة في عمليات غسل الأموال الجدل لدى المختصين في الشأن المالي والاقتصادي العراقي، في الوقت الذي يعتبر فيه عدم إدراج العراق ضمن القائمة الرمادية «أمراً إيجابياً».